زاوية

ماذا بعد الانتخابات؟

مرتضى معاش

كما لم يعتقد بعض المحللين السياسيين بنجاح الانتخابات في العراق، في ظل الإرهاب من جهة والاحتلال من جهة أخرى، كذلك لم يتصور آخرون هذا النجاح إلا بحدود ضيقة، لان المخاوف كانت تدهم الجميع، وهو أمر طبيعي في بلد مثل العراق يعاني الامرين، لكن خلاف ما كان يعتقده المحللون، أو فوق ما تصوره بعضهم الآخر، جاءت الانتخابات العراقية في يوم الثلاثين من كانون الثاني ٢٠٠٥، لتسجل رقما استثنائيا في ظرف استثنائي، في بلد مستثنى!.

ففي العراق البلد الذي لم يعرف أهله معنى الحياة الديمقراطية طوال عقود من الزمن، ولم يسبق للعراقيين أن اشتركوا في اختيار ممثليهم في البرلمان، تم الإعلان عن مشاركة سياسية جماهيرية تفوق نسبة ٨٠٪ من عدد المسجلين في المفوضية العليا

للانتخابات العراقية، في سابقة تاريخية قل نظيرها، على الرغم من التخوف الطبيعي الذي كان يعتري المشاركين وهم (الناخبون أو المرشحون أو المراقبون)، وهي نسبة لم تشهدها الدول الغربية ذات الأنظمة الديمقراطية الحرة.

في صباح يوم الثلاثين من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ ، هرع الأكثرية من العراقيين إلى مراكز الاقتراع، بقصد الإدلاء بأصواتهم لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات ، أول مرة في تاريخ العراق المعاصر. وإذا كان الحضور المتنوع للناخبين العراقيين على مختلف مستوياتهم الاجتماعية وأجناسهم وألوانهم وقومياتهم وطوائفهم، جاء خلاف التوقعات الرسمية لدول الجوار الإقليمي ودول العالم الغربي، فان اللافت للنظر حقا هو أن العراقيين كان يحث بعضهم بعضاً على الاشتراك في الانتخابات والتوجه إلى مراكز الاقتراع، حتى أضحى الانتخاب بين العراقيين نوعاً من التعبير عن الغيرة وحب الوطن والولاء للأرض. لذا فأن الذين لم يذهبوا للانتخابات، أو ذهبوا ولم يسعفهم الحظ في الإدلاء بأصواتهم، لكون مركزهم الانتخابي في منطقة أخرى بحيث يصعب عليهم الانتقال إليها لعدم وفرة وسائل النقل بين المناطق، تؤنبهم ضمائرهم الحية و يلومون أنفسهم، وينتابهم الشعور بالخجل، فيما لو سألهم اصدقاؤهم: هل ذهبتم لكي تنتخبوا؟ جواب من ذهب إلى المركز الانتخابي ان يرفع إصبعه، لان الحبر الانتخابي ما زال بيده. الشيء الذي لا يختلف عليه اثنان، أن العراقيين حضروا بأكثريتهم الناخبة الى مراكز الاقتراع، ووقفوا هناك (طوابير طوابير)، وبكل هدوء وتواضع، وضعوا أصواتهم في صناديق الانتخاب بحرية لم يعرفوها حتى في علاقاتهم العائلية والاجتماعية، فضلا عن العلاقات السياسية، ذهبوا إلى مراكز الاقتراع بحرية، ووقفوا في (الطابور) بحرية، وصوتوا بحرية، وعادوا إلى بيوتهم بحرية واستشهد بعض الناخبين، بينما جرح آخرون وبكى من لم يجد اسمه في لوائح الانتخاب، وولدت امرأة حامل في احد مراكز الاقتراع بحرية أيضا. فهنيئا للعراقيين شجاعتهم وصحوتهم السياسية وهنيئا لهم مساهمتهم في الانتخابات لتقرير مصيرهم حقا مشروعاً لكل شعب حر ومستقل.

نعم، مر يوم ٣٠ من كانون الثاني بردا وسلاما على العراقيين ويظل السؤال المهم، هل يوفي مرشحو القوائم الانتخابية التي حازت ثقة الناخبين بوعودهم التي قطعوها على أنفسهم، أمام الناخبين، فيما لو ترشحوا لعضوية البرلمان العراقي؟

هذا ما سوف تكشفه الأيام والشهور القادمة، وهذا ما يتعين على الفائزين بمقاعد المجلس الوطني أن يولوه أهمية خاصة في خططهم وبرامجهم الحكومية، لكي يكونوا عند حسن ظن الناخب العراقي بهم، في تحقيق حاجاته الأساسية اللازمة لمعيشته اليومية، ومطالبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالتالي تقع على عاتق الفائزين لمقاعد البرلمان والمحافظة التزامات ومسؤوليات ثقيلة مثل: الحفاظ على مكسب الانتخابات عبر كسب ثقة المواطن العراقي بتحقيق الغايات التي راهن عليها من مشاركته في الانتخابات، لذلك فأن القوائم المنتخبة مدعوة للالتزام بتحقيق غايات وحاجات المواطن العراقي.

- الإسراع بتوفير الحاجات الاساسية للمواطن العراقي من غذاء ودواء ونفط وغاز وكهرباء، من غير الاحتجاج بعناصر الضعف الحكومي، وتردي الأوضاع الأمنية أو عدم استقرار البلاد، لان غاية المواطن العراقي من الاشتراك في العملية الانتخابية، هو تحقيق حاجاته بصعود الأحزاب والكيانات والأشخاص السياسية التي تكون لها قدرة حقيقية على حل مشكلاته المعيشية.

وبذل قصارى الجهد لاستتباب الأمن والاستقرار في المناطق العراقية كافة. وعرض صورة واضحة عن نتائج محاربة الإرهاب والإرهابيين، وكشف أوراق الإرهاب الدولي، لكي يتعرف العراقيون على ملامح هويات أعدائهم وتحديد مصادر تمويلهم وبالتالي فان بقاء الإرهاب في العراق يصول ويجول من غير رادع يردعه، أو إظهار الضعف في مقابلته، سيكون سببا في فقدان ثقة العراقيين بقدرة ممثليهم الشرعيين.

ثم تأتي من أولويات عمل المرشحين للبرلمان والرئاسة والحكومة، تطهير أجهزة الدولة من بقايا العناصر غير النزيهة التي تعمل بالضد من إرادة الشعب العراقي ومصالحه الوطنية، فمما لاشك فيه أن نسبة الفساد الإداري في دوائر الدولة ومؤسساتها تفوق الاحتمالات المتوقعة، وبالتالي فهي من المسائل الإدارية الخطرة على مستقبل الحكومة العراقية الوطنية المنتخبة، وما لم يشكل جهاز "المراقبة النزيه" في كل دوائر الدولة ولاسيما رؤساؤها ومسؤولوها، فان الفساد الإداري يكون من اكبر الآفات الإدارية التي سوف تسقط الحكومة من الداخل وتنخر أجهزتها من حيث لا تشعر، ثم لابد لنجاح الحكومة الوطنية المنتخبة أن تعمل على تمتين البنى الدستورية ومؤسسات المجتمع المدني، وتمكين الأحزاب والكيانات السياسية من ممارسة دورها في العملية السياسية بحرية تامة، خاصة في مجال نقد أحزاب السلطة ومراقبة أعمالها، وتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة لتأخذ دورها الطبيعي في تقويم مسيرة البناء والأعمار. ومن غير فسح المجال للتعددية السياسية سوف تكون العملية الديمقراطية في العراق مبتورة وعرجاء.

وأخيرا ينبغي أن تعمل الأحزاب والشخصيات في البرلمان على إنصاف ذوي الشهداء والمضحين والمتضررين والمهجرين والمهاجرين، وتشكيل مركز الشهداء ومركز الجرحى ومنحهم الحقوق المترتبة على الأضرار النفسية والمادية التي لحقت بهم. لان هذه الأسر هي التي اسهمت من خلال تضحياتها ودمائها في هدم أركان النظام السابق، ولها علينا اليوم حق كبير.

أولويات العراق بعد الانتخابات

د. شاكر النابلسي

-١- الاحتلال الأصولي الإرهابي

نعم، وبالخط العريض والفم الملآن والصوت العالي، نقول أن العراق بلد محتل، ولكن ليس من قبل قوات التحالف التي جاءت لتحرير العراق وحررته فعلاً من الفراعنة والطغاة، بل إن العراق بلد محتل من قبل الاحتلال الأصولي الإرهابي العربي. الإسلامي الذي لم يدعه أحد إلى العراق، ودخل العراق دخول اللصوص إلى مخابئ المال.

والعجب العُجاب أن معظم العالم العربي . الإسلامي بقضه وقضيضه لا يطالب الاحتلال الأصولي الإرهابي بالانسحاب من العراق ولكنه يدعم هذا الاحتلال، ويطالب في الوقت نفسه قوات التحالف التي حررت العراق، وأعادت لشعبه حقوقه في الحرية والديمقراطية والمستقبل المنير بالانسحاب من العراق، وترك العراق ساحة رماحة للاحتلال الأصولي الإرهابي الذي جاء لكي يعيد الديكتاتور إلى عرشه المنهار ويقيم الخلافة الإسلامية التي ألغاها أتاتورك عام ١٩٢٤، ويكتب فهمي هويدي العدو اللدود للعراق وحريته معلقاً على الانتخابات العراقية بعنوان (العراق: نموذج لتحرير المواطن دون الوطن) (الشرق الأوسط ٢٠٠٥/٢/٢) وكأن المواطن غير الوطن، وكأن العراق محتل من قبل قوات التحالف فقط التي جاءت الى العراق لتفرض عليه "الإسلام الأمريكي" كما يدّعي دائماً!

وكأن معظم المثقفين العرب يقولون نعم للاحتلال الأصولي الإرهابي للعراق، ويقولون لا لاحتلال قوات التحالف!

فلماذا نطلق على عمليات الإرهاب الأصولية الدينية والقومية اليومية في العراق احتلالاً ولا نطلق على وجود قوات التحالف في العراق احتلالاً؟

وما هو الفرق بين الاحتلال الأصولي الإرهابي للعراق، والاحتلال الامريكي – البريطاني في العراق؟

ولماذا لم يعق الاحتلال الإسرائيلي سير الانتخابات الفلسطينية، بل حاول تيسيرها في حين أن الاحتلال الأصولي الإرهابي للعراق المتمثل بالفصائل الأصولية الدينية والقومية قام بنسف مراكز الاقتراع الحر ، وبقتل رجال الحرس الوطني الحارسين للانتخابات، وبخطف المرشحين، وبقتل المرشحات، ومنهم القديسة الشهيدة وجدان الخزاعي، شهيدة العشق الديمقراطي؟

-٢- ما هو الاحتلال؟

الاحتلال هو اقتحام بلد، دون إذن أهله، ودون طلب من أهله، ورغم أنف أهله وإرادتهم. وهذا ما فعله الاحتلال الإرهابي الأصولي العربي – الإسلامي، متمثلاً بالفصائل الإرهابية الأصولية الدينية والقومية التي دخلت العراق، دون طلب من أحد غير طلب الخراب والدمار وأعداء الحرية والحداثة، متسللة من الحدود العربية والإسلامية، لا لكي تطرد الجيوش الأجنبية، فليست لها القدرة على ذلك، ولكن لكي تسد الطرقات، وتنسف الجسور، وتدمر المؤسسات، وتحرق نفط العراق ونخيل العراق، وتجفف دجلة والفرات، في محاولة يائسة للوقوف في طريق مستقبل العراق وحريته وديمقراطيته.

في حين أن قوات تحرير التحالف دخلت العراق بطلب ملح وعاجل من الشرعية العراقية وهي المعارضة العراقية بشتى أطيافها العرقية والدينية والطائفية، وبرغبة من الشعب العراقي المقهور والمقموع، بعد يأس العراقيين من العرب والمسلمين في تخليصهم من الديكتاتورية والطغيان. وقد نصح اياد علاوي في مقابلة له على فضائية "العربية" (١/١١/ ٢٠٠٥) كل قوى التحرر في العالم العربي بأن تستعين بالخارج للخلاص من ديكتاتورية وطغيان الداخل، حيث لا أمل ولا رجاء في أي نظام عربي أو مسلم لكي يساعد أية قوة للتحرر في العالم العربي. وقد طلبت المعارضة العراقية –حسب قول علاوي – قبل الاستعانة بأمريكا وبريطانيا من كثير من الدول العربية مساعدة المعارضة العراقية على قلب نظام حكم الطاغية في العراق، إلا أنها لم تجد إلا الصدود، ولم تحصل على أية مساعدة، بل قوبل طلبها بالرفض التام، إما خوفاً من انتقام فرعون العراق، وإما سداً لباب الثورات والانقلابات على "الأنظمة الشرعية". ونقلت صحيفة "نهضة مصر" في ٢٠٠٤/١٠/٦ عن خالد محيي الدين الأمين العام لحزب التجمع الليبرالي المصري، في خطاب له في مؤتمر شعبي في القليوبية قوله : "أن أحزاب المعارضة في مصر ضعيفة، والحزب الوطني ومن ورائه النظام الحاكم عنيد، ولا يريد الإصلاح السياسي، ولا أمل والحالة كذلك في ديمقراطية حقيقية إلا بضغوط خارجية، ولا مانع لدي من ضغط أمريكي لتحقيق الديمقراطية في مصر".

-٣- خسائر العراق نتيجة للاحتلال الأصولي

الاحتلال هو اعتداء على الأرض والسكان في البلد المحتل ونهب لثرواته، وقد خسر العراق نتيجة للاحتلال الأصولي الإرهابي للعراق عشرة مليارات دولار –كما قال علاوي في فضائية "العربية" ٢٠٠٥/١/١١ – نتيجة لتفجير منشآت النفط من قبل الاحتلال الأصولي الإرهابي. وقتل الاحتلال الأصولي الإرهابي حتى الآن في العراق أكثر من خمسين ألف بريء، ودمر محطات الكهرباء والماء والفنادق والمستشفيات والمدارس والكنائس وأماكن العبادة الأخرى ومراكز شرطة ومراكز الحرس الوطني ومراكز الأحزاب ومراكز الاقتراع الحر، ومكاتب الفضائيات وخطف الصحافيين والصحافيات والمقاولين والمستثمرين، ونسف مراكز الأمم المتحدة، واعتدى على السفارات، ونهب البنوك والمتاحف.

في حين أن الاحتلال الأمريكي –البريطاني (احتلال التحرير، وهو نفسه الذي حرر فرنسا من الاحتلال النازي في ١٩٤٤ وحرر المانيا من النازية في ١٩٤٥) قام بالتبرع بثلاثة مليارات دولار للعراق، وقام بالضغط على "نادي باريس" لاعفاء العراق من ٩٠ بالمائة من ديونه المتراكمة، وقام ببناء البنية التحتية العراقية، وبحماية كل المرافق في العراق حين عجز الحرس الوطني والجيش العراقي عن حمايتها.

-٤- كوارث الاحتلال الحقيقي

عندما يغزو الاحتلال بلداً يقوم بتعطيل كل آليات الحرية حتى لا يتحرر هذا البلد من الاحتلال. وهذا ما فعله ويفعله الآن الاحتلال الأصولي الإرهابي. فهو يقود معركة شرسة بالنار والدماء للحيلولة دون اجراء الانتخابات التشريعية التي ستفتح الطريق أمام مسيرة الديمقراطية العراقية. فالاحتلال الأصولي الإرهابي مدعوماً من الدول الديكتاتورية الأصولية القومية والدينية كان يقوم كل يوم بنسف مراكز الاقتراع الحر وقتل المرشحين وتهديد الناخبين بالقتل والخطف. والاحتلال الأصولي الإرهابي مدعوماً من الإعلام الأصولي القومي والديني كان يطالب بتأجيل الانتخابات العراقية، وهو يعني بالتأجيل الالغاء حتى يتمكن من السيطرة أكثر فأكثر على الشارع الإرهابي العراقي. فالأصولية السُنية لا تؤمن أساساً بالانتخابات وانما بتعيين أهل الشورى من أهل (الحل والعقد). ولقد أصدر الشيخ فوزان الفوزان في السعودية قبل فترة فتوى دينية تُحرم إجراء الانتخابات، وتعتبر كل من يشترك فيها كافراً.. الخ. وقال مفتي فلسطين الشيخ عكرمة صبري في خطبة الجمعة بالمسجد الأقصى يوم ٢٠٠٥/١/٧ وقبل يومين من الانتخابات الرئاسية الفلسطينية إن الانتخابات مُحرّمة. والاحتلال الإرهابي الأصولي للعراق من قبل الجماعات الأصولية القومية والدينية تساندها قلة قليلة من سنة العراق الطغاة سعت إلى تعطيل إرادة الشعب في اشاعة الحرية ونشر الديمقراطية ومحاولة اعاقة آلياتها، حيث أنها تعتبر أن لا إرادة للشارع بل هناك إرادة للشرع كما تقول في خطاباتها، وأن الديمقراطية تقليد غربي وتقليعة كفار وعلينا رفضها ومحاربتها حرباً شعواء، كما قال الإرهابي الزرقاوي في آخر شريط له في ٢٠٠٥/١/٢١ قبل الانتخابات العراقية باسبوع.

-٥- احتلال التحرير واحتلال التدمير

العالم العربي والإسلامي غافل عن الاحتلال الحقيقي والخطير على العراق، وهو الاحتلال الأصولي الإرهابي، ولا يرى أمامه غير احتلال التحرير الأمريكي – البريطاني، وهو ما يخشى منه. وليست هذه خشية على العراق، ولكنها على بقية الأنظمة الديكتاتورية القومية والدينية العربية والإسلامية التي ترتجف خوفاً مما حصل في العراق. ولذا، فقد قابلت هذه الأنظمة "احتلال تحرير العراق" بـ "احتلال تدمير العراق" وهو الاحتلال الأصولي الإرهابي، سيراً وتمثلاً بقول الشاعر العربي: "وداوني بالتي كانت هي الداء". والعالم العربي والإسلامي عالم مجرد الآن وفي السابق من التأييد الدولي والتعاطف العالمي لقضاياه. وهو يقف الآن عارياً في هذا العالم، من دون أصدقاء أو مؤيدين أو متعاطفين، نتيجة لسوء أخلاقه السياسية، وسلوكه الديني الدموي المتطرف مع المجتمع العالمي. ولولا البترول لتم عزل ونبذ العالم العربي نهائياً من قبل المجتمع الدولي، في الوقت الذي كسب فيه اليهود عطف العالم كله في اقامة دولة يهودية، بدءاً من وعد نابليون بونابرت لليهود عام ١٧٩٩ باقامة دولة لهم في فلسطين، وقبل وعد بلفور الشهير بـ ١١٨ عاماً، حتى أن وايزمان لقّب نابليون بـ "الصهيوني الحديث" (أنظر رسالة وايزمان لتشرشل في كتاب ريتشارد جروسمان " أمة تولد من جديد"، لندن، ١٩٥٦، ص ١٣٠). وما زال هذا العطف والدعم الدولي للدولة العبرية قائماً إلى الآن رغم مجازر شارون الذي أصبح ثاني أشهر وأقوى شخصية يهودية تاريخية معاصرة بعد مؤسس الدولة بن غوريون، بفضل تأييد الرأي العام اليهودي الساحق له، والذي كان بفضل الحماقة السياسية الفلسطينية وتبني الأصولية الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة لسلوك طريق الدماء لحل الصراع، في ظل عدم توازن القوى العسكرية بين الخصمين المتناحرين، كما سبق واعترف بذلك محمود عباس في جريدة "الرأي" الأردنية، ٢٠٠٤/٩/٢٧،

ومن هنا فإن العالم العربي ليس لديه الآن غير سلاح الدماء المجانية الأهوج الذي يرفعه في وجه كل خصومه من محررين ومحتلين، والذي يزيد من كراهية المجتمع الدولي للعرب والمسلمين، ويزيد من عزلتهم ونبذهم.

ومن هنا نقول وبكل شجاعة، بأن أثر الأصولية الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة السلبي على قيام الدولة الفلسطينية بدءاً من رفضها لاتفاقية أوسلو ١٩٩٣ وانتهاءً برفضها الاشتراك في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥ ، وتشكيكها في صحة نتائجها وشرعيتها (كما يتم الآن في العراق تماماً من قبل الأصولية) كان أثراً أسوأ بكثير على القضية الفلسطينية وتعطيل قيام الدولة الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي نفسه، والدليل على ذلك أنه كلما لاح بريق حل سلمي في السابق، قامت الفصائل الأصولية الفلسطينية المسلحة بخطف هذا البريق وإطفائه بصواريخ القسام، أو بعملية انتحارية لكي يجد شارون المبرر السياسي لتجميد المباحثات والاتصالات مع القيادة الفلسطينية، وكان آخرها العملية الانتحارية التي قامت بها الفصائل الأصولية بما فيها كتائب شهداء الأقصى الفتحاوية في معبر كارني في قطاع غزة.

-٦- ماذا على العراقيين أن يفعلوا ؟

على العراقيين أن يعوا أن الاحتلال الحقيقي لبلادهم هو هذا الاحتلال الأصولي الإرهابي الذي لا مرجعية له غير المرجعيات الدينية والقومية الأصولية التي تتخذ من الشارع العراقي مقراً لها ومن فتاوى فقهاء سفك الدماء مرجعية شرعية مزورة لها.

على العراقيين أن يعوا أن آليات الديمقراطية واستحقاقاتها هي الطريق الوحيد إلى مستقبل العراق المنير، وأن الديمقراطية هي سبيلهم إلى الرقي. وعليهم أن يندفعوا اليها ويصروا عليها ويعضوا عليها بالنواجذ ،وأن لا يدعوا الاحتلال الأصولي الإرهابي يعطل الاستحقاقات الديمقراطية، وهذا ما قام به الفلسطينيون حين انطلقوا إلى صناديق الاقتراع الحر يوم التاسع من كانون الثاني ٢٠٠٥ وانتخبوا رئيسهم كخطوة في طريق اقامة الدولة الفلسطينية رغم الاحتلال الاسرائيلي ورغم مقاطعة الأصولية الدينية والقومية للانتخابات الرئاسية وتشكيكها بنتائجها فيما بعد، واعتبار محمود عباس رئيساً غير مفوض عن الشعب الفلسطيني فيما سيتخذ من قرارات مستقبلية مهمة وعلى رأسها تهدئة الأجواء لفتح الطريق أمام المباحثات مع الشريك الإسرائيلي واقامة الدولة الفلسطينية.

الانتخابات التأسيسية والتحديات الراهنة

د. حسن علي الفتلاوي

> لا ريب في ان ما حصل في العراق لم يكن بالامر الهين ، فقد تداخلت مجموعتان من العوامل ، داخلية تتمثل بالصراع بين الحفاظ على وضع اجتماعي واقتصادي قائم ، بما فيه من امتيازات واطر قانونية وادارية قائمة على اساس التخطيط المركزي ورقابة الدولة الصارمة على الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، مقابل قوى طامحة للتغيير ممثلة بمجموعة مصالح تراكمت اعدادها بعد موجات من النزوح القسري او الاختياري بدأت اولى معالمه بالتغيير الذي حصل في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتصاعدت وتائره بعد ذلك ، وصولاً الى هجرات مختلفة بعد التغيير الذي حصل بعد عام ١٩٦٨ ، واستمراراً مع الحصار الاقتصادي الذي دفع بالكثير من العراقيين للهجرة الى الخارج طلباً للقمة العيش ، التي لم تقدم لهم فرصة عيش فقط وانما عرضتهم الى اشكال غير معتادة من التقاليد السياسية والاقتصادية الغربية ، التي عدت محرمات بالنسبة للعقلية العراقية المعاصرة لفترة غير قصيرة.

واتساقاً مع ما سبق اندمجت العوامل الداخلية في قضيتين، اقتصادية تسعى الى تغيير النظام الاقتصادي الى النموذج الرأسمالي معولة على امكانية الدعم الغربي والامريكي بشكل خاص لبناء نموذج رفاهية ممكن ان يفيد منه دعاة الاقتصاد الحر منساقين مع النماذج التي حصلت مع التغيير الذي حصل في التجربة المصرية بعد كامب ديفيد عام ١٩٧٦ واستمراراً مع ما حصل بعد سقوط المعسكر الاشتراكي ورياح التغيير التي نقلت مجموعة مهمة من دول اوربا الى الاتجاه الرأسمالي.

تقابل ذلك عوامل خارجية تتمثل بالاهداف الامريكية التي سعت لاهثة الى تحقيق خططها في جعل القرن الحادي والعشرين قرناً امريكياً، ولما فشلت نذر العولمة امام اصرار بعض الانظمة في المنطقة سعت الى تحقيقها عبر القوة العسكرية للسيطرة على الثروات الموجودة فيها، مع تكوين ارضية سياسية مناسبة لتسوية مقبولة للقضية الفلسطينية، كان ذلك في الوقت الذي ظهرت فيه بوادر قطبية دولية تتمثل بإمكانية تحول الكتلة الاوربية الموحدة الى منافس اقتصادي وسياسي للولايات المتحدة، بعد ظهور دلائل تنسيق سياسي واقتصادي بين النظام العراقي السابق وبعض الدول الاوربية المهمة كفرنسا والمانيا الموحدة.

التقى العاملان الداخلي والخارجي في دفع الاتجاهات السياسية القديمة والمفتعلة والمستجدة المختلفة الى التأقلم مع التغيير في محاولة منها للتعايش معه عبر القيام بتبني اقتصاد السوق والليبرالية السياسية.

ولما كانت الليبرالية السياسية يمكن ان تحقق اهدافاً اجتماعية مهمة، ولا سيما بعد تنامي المجتمع المدني في العراق الى مرحلة الغاء الطابع البدوي بل حتى الريفي في اغلب اجزاء العراق، فإن الليبرالية الاقتصادية تحتاج الى مرحلة انتقالية مناسبة تتهيأ فيها المؤسسات الاقتصادية لتنمية النشاط الاقتصادي والزراعي وتجاوز الطابع الاستخراجي لهذا الاقتصاد، ولا سيما بعد التهديم المنظم له سواء من القوى المتضررة من التغيير او من بعض القوى الوافدة التي استغلت الفراغ الامني للعبث بمقدرات العراق وتعطيل نموه الاقتصادي لأسباب سياسية او اقتصادية او حضارية.

وبالنظر الى اطمئنان القوى السياسية الحقيقية او الزائفة التي تسعى الى الوصول الى الحكم تحت مسميات مختلفة مع افتقارها للارضية الفكرية والعقائدية سعى الكثير منها الى دخول حلبة الصراع السياسي، لكن بعضها الآخر بما فيه قوى مهمة، تردد في خوض هذه اللعبة لمجموعة من الاسباب بينها الخشية من فقدان مكانته الاجتماعية والسياسية امام كم هائل من الاتجاهات والقوى السياسية، بعضها يستند الى ارضية سياسية وفكرية ورصيد اجتماعي، فيما تتمثل الاخرى باتجاهات تدعمها نوازع قبلية او مذهبية او شوفينية غريبة عن الساحة السياسية العراقية، فيما يتمثل السبب الاخر في محاولة بعضها تكوين رصيد سياسي عبر الادعاء باستحالة تنفيذ انتخابات نزيهة في ظل سيطرة قوات الاحتلال على مرافق البلاد المختلفة من دون طرح بديل ناجع للخروج من هذه الازمة.

ولما كانت الازمة في جزء من تداعياتها تتمثل بالاحتلال وعدم القدرة على تأمين نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مستقر يخدم الاحتلال والقوى السياسية التي تسعى الى الاستمرار في الحياة السياسية في حالة غياب قوى الاحتلال او تقلص دورها، فليس هناك من بديل امام القوى الوطنية الحقة غير تأسيس نظام سياسي قائم على اسس دستورية ثابتة تخدم توجهات العراقيين، بما فيها التخلص من رق الاحتلال بعد تبين عدم الحاجة لقواته بعد تحقيق استقرار سياسي قائم على نظام دستوري وفق ما بشرت به الدعاية الامريكية نفسها.